● أخبار قصيرة

طهران وموسكو تتفقان على إنشاء إتحاد للنقل البحري

كشف سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في روسيا، كاظم جلالي، أن طهران وموسكو اتفقتا على إنشاء أول اتحاد مشترك للنقل البحري بينهما، وذلك عقب مفاوضات جرت في مدينة محج قلعة يومي ٦ و٧ نوفمبر الجاري.

وقال جلالي عبر منشور على منصة "إكس": اتفقت إيران وروسيا على إنشاء أول اتحاد للنقل البحري المشترك. وأضاف: جاء هذا الاتفاق نتيجة للمفاوضات التي أجراها الجانبان في محج قلعة في ٦-٧ نوفمبر بمشاركة ممثلين عن كبرى الشركات والسلطات في البلدين. وتابع: خلال هذا الحدث، تم التوصل إلى اتفاق حول هيكل وأطر هذا الاتحاد، كما تم الاتفاق على إعداد وتقديم التفاصيل والنص الرسمي خلال المفاوضات في الشهر المقبل.

وأكد جلالي أن "الهدف الإستراتيجي" من إنشاء الاتحاد هو تطوير التجارة ومجال النقل والترانزيت.

٤٦٪ زيادة في حركة البضائع بموانئ شرق هرمزغان

أعلن مدير إدارة الموانئ والملاحة البحرية في شرق هرمزغان عن النمو الكبير في عمليات الموانئ لهذا المجمع خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري.

وصرّح حميد رضا محمد حسيني تختي، أمس الإثنين، في شرحه لتقرير الأداء للأشهر السبعة الماضية من العام الجاري (منذ مارس حتى الآن): بلغ إجمالي عمليات تحميل وتفريغ البضائع في ميناءي الشهيد باهنر شرق هرمزغان خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي مليونين و ٥٦٠ ألفًا و٧٨٩ طنًا، وهو ما يمثل نموًا بنسبة ٤٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأضاف: في مجال العمليات غير النفطية، ارتفع حجم تحميل وتفريغ البضائع إلى مليونين و٣٦٦ ألفًا و١٦٦ طنًا، وهو ما يمثل نموًا بنسبة ٥٩٪.

وصرح محمد حسيني تختي: أن النمو الملحوظ في الترانزيت غير النفطي يُعدّ من أبرز إنجازات هذا العام خلال الأشهر السبعة الماضية، وقال: خلال الأشهر السبعة الماضية، تم نقل ما مجموعه ٥٢ ألفاً و ٥٥٠ حاوية نمطية (TEU) في هذه الموانئ.

وأضاف: خلال هذه الفترة، دخلت ١٧/٣٢٩ سفينة إلى موانئ الشهيد باهنر وتياب وسيريك وجاسك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٪ مقارنة بالعام الماضي، كما ارتفع عدد السفن الكبيرة التي يزيد وزنها عن ألف طن بنسبة ٥٦٪ ليصل إلى ٣٨٤ سفينة. وتابع: في قطاع النقل البري، زاد وصول الشاحنات بنسبة ٣٤٪ ليصل إلى ١٠٢/٢٦٨ وحدة.

تمّ شراؤها بسعر إقتصادي من الصين

معدّات بناء ٧ آلاف ميغاواط من محطات الطاقة الشمسية تصل إلى البلاد

الوفاق/ أشار رئيس مجموعة التخطيط والميزانية الجارية لشركات الكهرباء والطاقات المتجددة في شؤون الطاقة بمنظمة التخطيط والميزانية إلى برنامج الحكومة لبناء ٣٠ ألف ميغاواط محطات طاقة متجددة في البلاد، وقال: في هذا الصدد، تم منح ثلاثة تراخيص للإعفاء من إجراءات المناقصة لقطاع الكهرباء، وتم شراء واستيراد حوالي ٧ آلاف ميغاواط من معدات المحطات الشمسية، معظمها ألواح شمسية، بسعر اقتصادي من الصين.

وصرّح هادي سعادتمندي، وهو يشرح تاريخ نشأة الخلل المالي في قطاع الكهرباء في البلاد، قائلاً: قبل إقرار خطة تثبيت الأسعار في مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، كان قطاع الكهرباء في البلاد مكتفياً ذاتياً من حيث الإيرادات والنفقات، وكانت الحكومة تدفع فقط دعم الوقود المجاني. مضيفاً: منذ عام ٢٠٠٩، واجهت شركات الكهرباء قيوداً في زيادة الإيرادات وتعديل التعرفة بسبب تنفيذ هذا القانون، في حين كانت التكاليف ترتفع بما يتناسب مع التضخم؛ مما أدى إلى استمرار قطاع الكهرباء منذ عام ٢٠٠٩ بخسارة قدرها ٢/٥ تريليون تومان، وخلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٢، لم تُطبَّق زيادة تعرفة بيع الكهرباء إلا بنسبة ٧٪ فقط في النهاية، وكانت نتيجة هذا المسار ظهور خلل مالي حاد، تلاه توقف الاستثمار في مجال المحطات وشبكات الكهرباء.

وأشار سعادتمندي إلى أنه في عام ٢٠٢٢، وبإقرار قانون إزالة العوائق أمام تطوير قطاع الكهرباء وتعديل إيرادات شركات الكهرباء. وأوضح: بعض إجراءات منظمة التخطيط والميزانية في قطاع الكهرباء تُنفَّذ على مدى فترات متعددة السنوات، ومن أبرزها توجيه الدعم المالي الممنوح لقطاع الكهرباء نحو أهدافه الصحيحة.

وقود المحطات الكهربائية.. أكبر دعم تقدّمه الحكومة لقطاع الكهرباء

وقال رئيس مجموعة التخطيط والميزانية الجارية لشركات الكهرباء والطاقات المتجددة في شؤون الطاقة بمنظمة التخطيط والميزانية: أهم دعم تقدّمه الحكومة لقطاع الكهرباء هو دعم وقود المحطات الكهربائية؛ فقد خططت منظمة التخطيط والميزانية لتنفيذ المادة ١٠ من قانون إزالة العوائق أمام تطوير قطاع الكهرباء، بحيث يُحسب الوقود المُسلَّم إلى المحطات بتكلفته الحقيقية، ويُدرَج الدعم المقابل في نهاية السلسلة، أي عند تسليم الكهرباء للمشتركين.

وفقاً للفقرة ب من المادة ٤٣ في خطة التنمية السابعة، يتعيّن أن تصل معاملات الكهرباء في بورصة الطاقة إلى ٦٠٪ وسيؤدي هذا الإجراء إلى شفافية الأسعار وخروج الحكومة من التدخل المباشر في تحديد سعر الكهرباء

وأكد سعادتمندي أن صياغة وإقرار اللائحة التنفيذية للمادة ١٠ من قانون إزالة العوائق قد انتهت وتنفيذها جارٍ الآن، وقال: هذا الإجراء سيؤدي إلى رفع كفاءة الإنتاج، بالإضافة إلى تمكين المحطات ذات الكفاءة العالية من الاستفادة أكثر من منافع الوقود.

وأشار إلى أن تطوير «الشركات البيضاء» كان أحد الإجراءات الأخيرة لمنظمة التخطيط والميزانية؛ حيث تنفّذ هذه الشركات، بالتعاون مع شركة "توانير" والشركات التابعة لها، عقود تحسين الاستهلاك، وتُقدَّم الشهادات الناتجة عن هذا التحسين في اللوحة البيضاء.

معاملات الكهرباء في بورصة الطاقة يجب أن تصل إلى ٦٠٪

وواصل سعادتمندي قوله: وفقاً للفقرة ب من المادة ٤٣ في خطة التنمية السابعة، يتعيّن أن تصل معاملات الكهرباء في بورصة الطاقة إلى ٦٠٪، وسيؤدي هذا الإجراء إلى شفافية الأسعار وخروج الحكومة من التدخل المباشر في تحديد سعر الكهرباء.

وأكد رئيس مجموعة التخطيط والميزانية الجارية لشركات الكهرباء والطاقات المتجددة في شؤون الطاقة بمنظمة التخطيط والميزانية: إن تعديل تعرفة بيع الكهرباء لا يزال العامل الأهم لمعالجة الخلل المالي والطاقوي في قطاع الكهرباء، فقد حدد قانون إزالة العوائق كيفية تعديل بعض التعرفات؛ لكنه لم يذكر تعرفة الزراعة وباقي الاستخدامات. وعليه، نصّت الفقرة هـ من المادة ١٤ في قانون الميزانية لهذا العام على أن استهلاك الكهرباء في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية ضمن الحد المعياري سيشمله الدعم، أما الزيادة عن الحد المعياري فستُحسب وفق أسعار اللائحة التنفيذية.

وأشار سعادتمندي إلى سياسة منظمة التخطيط والميزانية في توجيه تعرفة الكهرباء للمشتركين قائلاً: كل المشتركين المنزليين الذين يلتزمون بالاستهلاك المعياري سيحصلون على دعم الطاقة، وسيُحرم من الدعم فقط المشتركون الذين يتجاوزون الحد المعياري، وتغطي هذه السياسة نحو ٧٥٪ من المشتركين المنزليين في البلاد. وأضاف: من البرامج المؤكدة للعام الجاري في منظمة التخطيط والميزانية بقطاع الكهرباء، تنفيذ قرار مجلس الوزراء لبناء ٣٠ ألف ميغاواط من المحطات المتجددة، ويُتابَع هذا البرنامج لمعالجة الخلل وتحقيق وعود رئيس الجمهورية. وفي هذا الإطار، مُنحت ثلاثة تراخيص للإعفاء من إجراءات المناقصة لقطاع الكهرباء، وتم شراء واستيراد حوالي ٧ آلاف ميغاواط من معدات المحطات الشمسية، معظمها ألواح شمسية، بسعر اقتصادي من الصين.

٥٧ تريليون تومان مخصصات لدعم قطاع الكهرباء

وقال رئيس مجموعة التخطيط والميزانية الجارية لشركات الكهرباء والطاقات المتجددة في شؤون الطاقة بمنظمة التخطيط والميزانية: إن إصلاح هيكلية شركات قطاع الكهرباء يُعدّ أيضاً من برامج العام الجاري للمنظمة، وتُنفَّذ هذه الإصلاحات بهدف توحيد القيادة، وضبط التكاليف، وزيادة الفعالية في إطار خطة التنمية السابعة.

وأشار إلى نوعي الدعم اللذين تقدّمهما الحكومة لقطاع الكهرباء، مضيفاً: الأول دعم وقود المحطات الكهربائية، الذي نُقل هذا العام بتنفيذ المادة ١٠ من قانون إزالة العوائق إلى نهاية سلسلة الاستهلاك، ويُدفع الفرق الناتج عنه إلى المحطات. أما الثاني فهو الدعم المرتبط بالمادتين ٦ و٨ من قانون دعم قطاع الكهرباء، حيث أبلغت وزارة الطاقة من منظمة التخطيط والميزانية بمبلغ ٥٧ تريليون تومان وفق المادة ١٤ من قانون الميزانية لهذا العام.

وأكد سعادتمندي إن توزيع هذا المبلغ البالغ ٥٧ تريليون تومان بين دائني قطاع الكهرباء بشكل موجَّه، سيحل عقدة من المشكلات المالية المزمنة في القطاع إلى جانب سداد الديون والمستحقات، وسيُخصَّص لإنشاء الشبكات وخطوط المحطات وزيادة الطاقة الإنتاجية، مما سيمهّد الطريق لمعالجة الخلل الطاقوي في البلاد بشكل كامل.

بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية

مجلس الشورى الاسلامي يستعرض تنفيذ العام الأول من خطة التنمية السابعة

استعرض مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان)، في جلسة أمس الإثنين، تنفيذ العام الأول من خطة التنمية السابعة للبلاد بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية وبعض وزراء الحكومة.

وفي هذه الجلسة التي ترأسها رئيس مجلس الشورى الاسلامي محمد باقر قاليباف، وحضرها النائب الأول لرئيس الجمهورية محمد رضا عارف وبعض الوزراء، تمت مراجعة وتقييم تنفيذ السنة الأولى من قانون الخطة الخمسية السابعة للتنمية لجمهورية إيران الإسلامية (البنية التحتية والشؤون العامة، الفصول ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣ و ٢٤ من هذا القانون).

وصرح المتحدث باسم رئاسة مجلس الشورى الإسلامي، بأن حضور بعض أعضاء الحكومة في الجلسة العلنية يأتي في إطار تعزيز التفاعل والتنسيق بين الحكومة والمجلس بهدف مراجعة تنفيذ أحكام الخطة الخمسية السابعة للتنمية والتأكيد على إزالة النواقص ومتابعة مطالب الشعب.

وأضاف عباس كودرزي: يُعدّ هذا الإجراء دليلاً على تفاعل المجلس مع كبار المسؤولين الحكوميين، وسعياً لتعزيز الرقابة على أداء الحكومة والتنسيق في صنع القرارات الرئيسية في البلاد.

وأشار كودرزي إلى أن هذا الاجتماع يُعقد لأول مرة لتطبيق المادة ١١٨ من قانون خطة التنمية السابعة، ومراقبة تنفيذ البنود المتوقعة في السنة الأولى من الخطة، وهو أمر لم يسبق له مثيل في خطط التنمية الخمسية الماضية.

وزير الصناعة يعلن نمو التجارة بين إيران وأوزبكستان بنسبة ٥٨٪

أشار وزير الصناعة والتعدين والتجارة، محمد أتابك، إلى دور أوزبكستان وأهميتها كحلقة وصل بين إيران وآسيا الوسطى، وقال: إن حجم التجارة بين البلدين شهد نمواً بنسبة ٥٨٪ في العام الجاري.

وخلال لقائه برجال الأعمال والتجار الإيرانيين المقيمين في أوزبكستان، في مقر سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في طاشقند، ناقش وزير الصناعة معهم قضاياهم ومشاكلهم، وقال: لحسن الحظ، أثمرت جهود سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزارة الخارجية وجميع المؤسسات المعنية بالتجارة والتبادل التجاري، وشهدنا هذا العام نموًا بنسبة ٥٨٪ في حجم التبادلات بين إيران وأوزبكستان.

وفي إشارة إلى دور وأهمية أوزبكستان كحلقة وصل في آسيا الوسطى، قال أتابك: على الرغم من أن الجهود الأخيرة أدت إلى زيادة التجارة والتبادل التجاري، إلا أن هذا ليس كافيًا ويجب علينا أن نحقق قفزة كبيرة بسرعة في العلاقات بين البلدين من خلال إزالة بعض العقبات، خاصة في مجال النقل بسكك الحديد والطرق، ومعالجة المشاكل الجمركية، وتوقيع اتفاقية التجارة التفضيلية مع هذا البلد.

ويرافق وزير الصناعة في هذه الزيارة مجموعة من مديري الشركات الإيرانية الكبرى، ونواب عن مجلس الشورى الإسلامي، ورئيس منظمة تنمية التجارة، ورئيس المجلس التنفيذي لمجموعة إيميدرو، ومسؤولو من وزارة الخارجية. وغادر وزير الصناعة والمناجم والتجارة، إلى طاشقند يوم الأحد، على رأس وفد من مسؤولي الوزارة. وفي اليوم الأول من الرحلة، التقى الوزير أتابك نشطاء اقتصاديين ورجال أعمال إيرانيين في أوزبكستان. وكان من أبرز المواضيع التي ناقشها الاجتماع تسهيل التجارة والجمارك، والتعاون في قطاع التعدين والصناعات التعدينية، مع الأخذ في الاعتبار إمكانيات إيران وأوزبكستان.

إقامة المعرض التجاري الدولي الإيراني-التركي في محافظة زنجان

قال المدير العام للصناعة والتعدين والتجارة في محافظة زنجان (شمال غرب إيران): إن المعرض الدولي للتجارة والاستثمار بين إيران وتركيا سيقام في محافظة زنجان هذا العام.

وصرّح أمير علي مسيبي، الإثنين، في الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للمعارض في المحافظة: تماشيًا مع تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين محافظة زنجان وتركيا، سيُقام معرض التجارة والاستثمار الإيراني - التركي في فبراير من هذا العام في معرض كاسبين زنجان الدولي بهدف التعريف بالقدرات الصناعية والإنتاجية والخدمية بترخيص رسمي من منظمة تنمية التجارة الإيرانية.

وأكد مسيبي أن هذا الحدث سيكون منصة ديناميكية لعرض قدرات التصدير وزيادة التفاعلات التجارية وتحسين مكانة زنجان على مسار تنمية الصادرات الإقليمية والدولية، وأضاف: بالنظر إلى أن صادرات المحافظة إلى تركيا في ازدياد في السنوات الأخيرة، وأن أكثر من نصف صادرات محافظة زنجان حاليًا تُصدّر إلى هذا البلد. وقال: يوفر هذا الحدث فرصة جيدة لإقامة تواصل مباشر بين المصنعين والمصدرين والمستثمرين والناشطين الاقتصاديين، بحيث يمكن تفعيل فرص التعاون وتبادل التكنولوجيا بين البلدين بطريقة فعالة وهادفة. وأضاف: سيُقام معرض الأعمال والبحوث والتكنولوجيا وتكنولوجيا السوق في ديسمبر من هذا العام، في المديرية العامة لسمات وحديقة العلوم والتكنولوجيا، مؤكداً أن هذا المعرض يُتيح لمديري وحدات الإنتاج في المحافظة الاطلاع على أحدث القدرات البحثية والعلمية للجامعات.

وفي إشارة إلى إقامة معرض متخصص للأحذية في المحافظة، قال مسيبي: نظرًا لقدرات المحافظة في إنتاج الأحذية وضرورة التعريف بصادراتها وتطويرها، سيتم التخطيط اللازم لإقامة معرض الأحذية المتخصص للمحافظة على المستوى الوطني في فبراير من هذا العام في معرض كاسبين الدولي.